مصرف سورية المركزي

مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات

العامة والتخطيط

Central Bank of Syria

Economic Research, General Statistics and

Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 11

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/03/21-15)

العدد 2020/11

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/11

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ اعتماد خطة تنفيذية للتصدي لفيروس كورونا وتحديد سعر شراء كيلو القمح بـ 225 ليرة سورية.
- مصرف سورية المركزي؛ تعليق العمل باستيفاء التأمين النقدي للمستوردين عبر المصارف العاملة بهدف توفير السلع الضرورية.

❖ الاقتصادات العربية:

- تونس؛ خفض سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020.
- المغرب؛ خفض سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ ارتفاع كل من؛ إنتاج قطاع البناء، والفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2020، وانخفاض معدل التضخم في شهر شباط من عام 2020
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية، وارتفاع الناتج الصناعي في شهر شباط من عام 2020، وانخفاض مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2020.
- بريطانيا؛ خفض بنك انكلترا سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2020.
- الصين؛ بنك الصين الشعبي يثبت أسعار الفائدة الرئيسة في شهر آذار من عام2020.
- اليابان: ارتفاع مؤشر النشاط الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- إندونيسيا؛ انخفاض الواردات في شهر شباط من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ تدوينه: الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ تقلبات الاستهلاك المنزلي ومخاطر الفقر دراسات حالة من جنوب إفريقيا وتنزانيا.
- صندوق النقد الدولي؛ دروس من إصلاحين للقطاع العام في إيطاليا.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- إيطاليا؛ اقتصاد مثقل بالديون.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 468.32 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 486.31 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 17.99 ليرة سورية (بمعدل 3.70%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

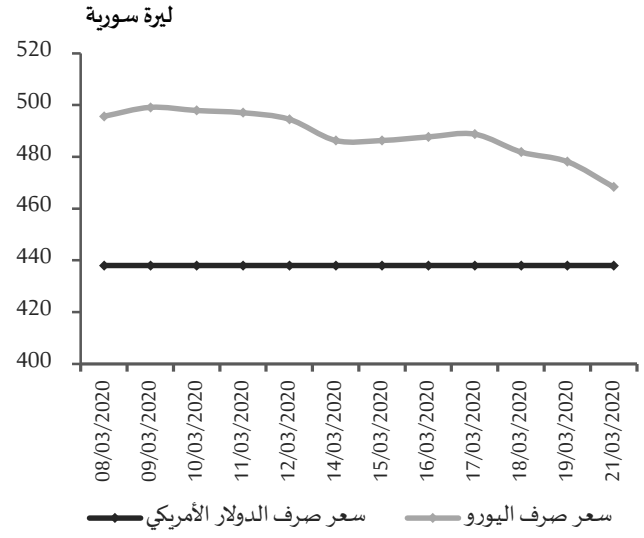

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 752.93 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 781.86 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 28.93 ليرة سورية (بمعدل 3.70%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

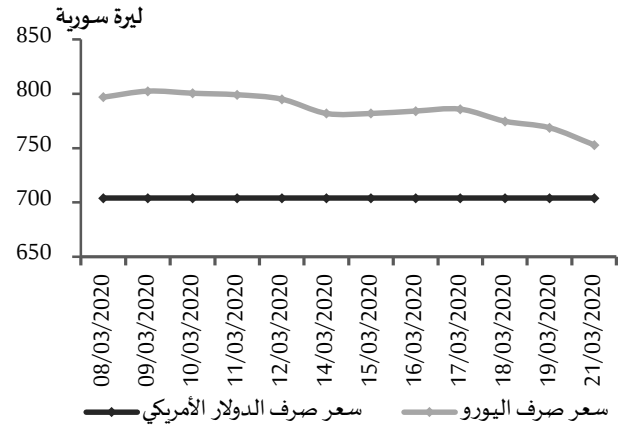

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 40,457 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 38,400 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 2,057 ليرة سورية (بمعدل 5.36%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 47,200 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 44,800 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 2,400 ليرة سورية (بمعدل 5.36%) (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الأونصة عالمياً بمقدار 1.90 دولار أمريكي بنسبة 0.13%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

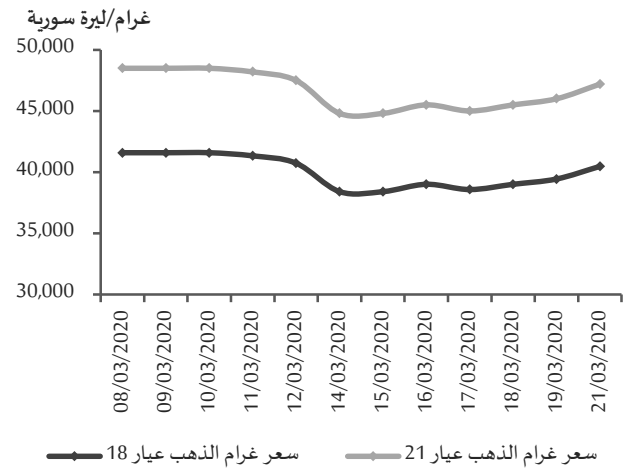

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 6,183.26 نقطة مقارنةً بمستوى 6,334.40 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 2.39%، ويعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 7 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت 9.46%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 9.18%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 3.90%، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة انخفاض بلغت 1.99%، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 1.97%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض 1.96%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة انخفاض 1.92%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 1.2 مليار ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 276 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 1.6 مليون سهم، مقارنةً بمستوى 466 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 192 صفقة مقارنةً بـ 352 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

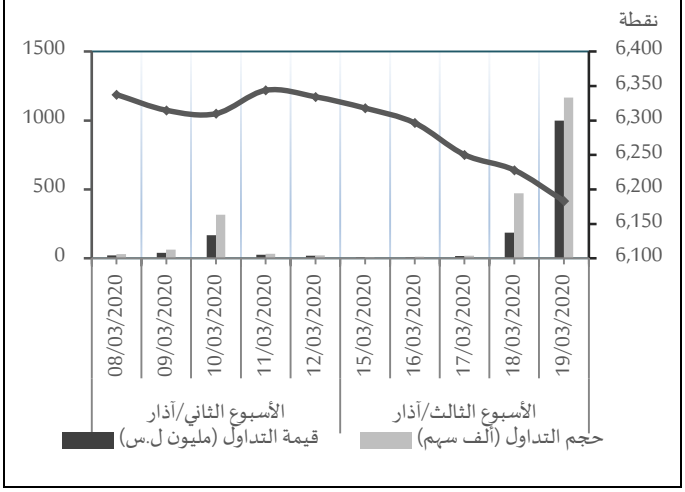

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 98.93% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 95.67% في تداولات الأسبوع السابق، وبلغت حصة قطاع الخدمات مستوى 0.01% في تداولات الأسبوع الحالي حيث لم يجر عليه تداول في الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 0.84% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.59% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.13% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.72% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 0.08% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 1.02% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاع الزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

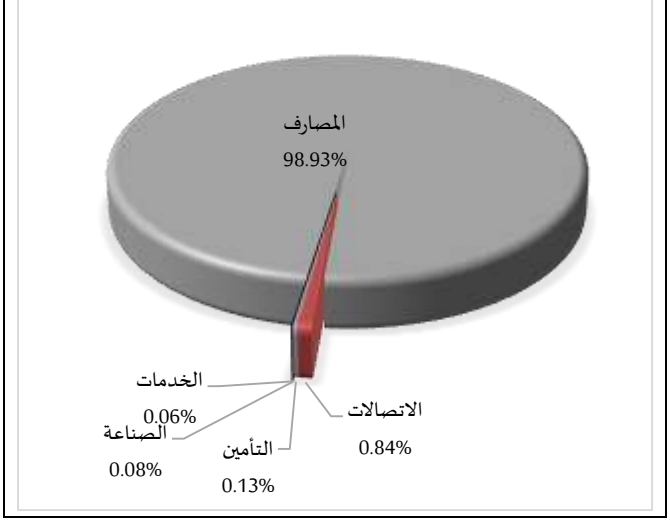

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 76.92% وحجم تداول 1,026,710 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 15.38% وحجم تداول 491,332 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 4.66% وحجم تداول 97,915 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 1.04% وحجم تداول 38,697 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ اعتماد خطة تنفيذية للتصدي لفيروس كورونا وتحديد سعر شراء كيلو القمح بـ 225 ليرة سورية:

متابعة لتنفيذ خطة الدولة وإجراءاتها الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا على كل المستويات؛ اعتمد مجلس الوزراء خطة تنفيذية لكل وزارة وآليات التمويل اللازمة لها وتم تشكيل فريق متابعة حكومي لضمان التطبيق الأمثل للقرارات بمسؤولية عالية ورصد انتشار الفيروس إقليمياً ودولياً، وأكد المجلس أهمية المتابعة المستمرة من جميع الوزارات لخطة التصدي للفيروس بالتنسيق التام مع وزارة الصحة موضحاً أن فيروس كورونا في انتشار متزايد عالمياً ما يتطلب من الوزارات الاستمرار بفاعلية بخطة الاستجابة المتدرجة بصورة آنية ومتوسطة وطويلة الأجل للتصدي للفيروس.

وكلف المجلس وزارة الصناعة إلزام معامل القطاع الخاص المنتجة لمواد التنظيف والمعقمات العمل بطاقتها القصوى بما لا يقل عن ثلاث ورديات يومياً لتأمين حاجة المواطنين والمراكز الصحية من هذه المواد وضمان وجودها في المنافذ التجارية بالمحافظات دون أي زيادة في الأسعار، وتم الطلب من الوزارات تنفيذ قرار تخفيض العاملين في القطاعات الإدارية والخدمية الاقتصادية بما يراعي حسن أداء سير العمل وتزويد الجهات العامة بالمعقمات ومواد التنظيف اللازمة لضمان سلامة العاملين، وكلّف السفارات السورية التواصل مع الجهات المعنية في تلك البلدان لتقديم الاستشارات والدعم الارشادي بكل ما يتعلق بالتصدي للفيروس، وقرر المجلس توفير المستلزمات الطبية والتجهيزات لمراكز الرصد الوبائي والحجر الصحي وتم تكليف وزارة الإدارة المحلية تنظيم العمل في مراكز خدمة المواطن بما يضمن تقديم الخدمات بأقل وقت ممكن.

وفي سياق آخر حدد مجلس الوزراء سعر استلام محصول القمح من الفلاحين ليصبح سعر شراء الكيلو من القمح القاسي والطري للموسم الحالي 200 ليرة سورية إضافةً إلى منح الفلاحين 25 ليرة سورية مكافأة تسليم ليصبح إجمالي سعر الكيلو 225 ليرة سورية.

مصرف سورية المركزي؛ تعليق العمل باستيفاء التأمين النقدي للمستوردين عبر المصارف العاملة بهدف توفير السلع الضرورية:

أعلن مصرف سورية المركزي بتاريخ 2020/03/19 تعليق العمل باستيفاء التأمين النقدي للمستوردين عبر المصارف العاملة وذلك بهدف تسهيل عمليات الاستيراد الممولة من قبل المصارف في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد، وأشار المركزي إلى أن قرار التعليق يأتي حرصاً على تأمين الاحتياجات الضرورية من المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج حيث سيتم وفقاً للقرار تعليق العمل باستيفاء التغطية النقدية بالليرات السورية وذلك لضمان توفير السلع الضرورية دون تأخير، وينص القرار على تعليق العمل بأحكام البند رقم 10 من المادة التاسعة من قرار لجنة إدارة المركزي رقم 1814-ل-أ للعام 2019 الناظم لعمليات تمويل المستوردات حتى تاريخ 2020/06/25 وذلك لكل المستندات المقدمة بخصوص إجازات أو موافقات الاستيراد الممنوحة للمستوردين للمواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة في سورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي.

الاقتصادات العربية:

تونس؛ خفض سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020:

خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيس بمقدار 100 نقطة أساس إلى 6.75% في 2020/03/17، بهدف دعم النمو وسط الأثر السلبي المتوقع لتفشي الفيروسات التاجية. وهو أول تخفيض لسعر الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2011.

المغرب؛ خفض سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020:

خفض البنك الوطني المغربي سعر الفائدة الرئيس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2% خلال اجتماعه في شهر آذار من عام 2020، حيث يهدف هذا القرار إلى دعم الاقتصاد وسط تأثير الجفاف وتفشي الفيروس التاجي.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع إنتاج قطاع البناء في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع إنتاج قطاع البناء في منطقة اليورو على أساس سنوي بنسبة 6% في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 2.3% في الشهر السابق من العام السابق. وهي أكبر زيادة سنوية في نشاط قطاع البناء منذ شهر شباط من عام 2019، ويعود ذلك إلى الارتفاع في الهندسة المدنية ونشاط البناء.

انخفاض معدل التضخم في شهر شباط من عام 2020:

انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو على أساس سنوي إلى 1.2% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 1.4%في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى له في تسعة أشهر، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الطاقة.

اتساع الفائض التجاري في شهر كانون الثاني من عام 2020:

اتسع الفائض التجاري لمنطقة اليورو إلى 1.3 مليار يورو في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 0.6 مليار يورو في الشهر ذاته من العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 0.2% عن العام السابق إلى 184 مليار يورو، مدفوعة بارتفاع مبيعات كل من؛ المواد الكيميائية والغذاء والحيوانات الحية والمواد المصنعة المتنوعة، بينما انخفضت الواردات بنسبة 0.2% إلى 182.7 مليار يورو، ويرجع ذلك إلى انخفاض مشتريات كل من؛ الطعام والحيوانات الحية والبضائع المصنعة والآلات ومعدات النقل.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مطالبات البطالة الأمريكية

ارتفع عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء إعانات البطالة بمقدار 70 ألف شخص ليصل إلى 281 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 2020/03/14، مقارنةً بـ 211 ألف شخص في الأسبوع السابق. وهي أعلى مستوى للمطالبات الأولية منذ 2017/09/02. ويعود الارتفاع الحاد في المطالبات الأولية بوضوح إلى تأثيرات فيروس كورونا.

ارتفاع الناتج الصناعي في شهر شباط من عام 2020:

ارتفع الناتج الصناعي في الولايات المتحدة بنسبة 0.6% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى ارتفاع نشاط التصنيع مدعوماً بمكاسب كبيرة للسيارات وقطع الغيار.

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بنسبة 0.5% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في التجارة منذ شهر كانون الأول من عام 2018، ويعود ذلك إلى خفض المستهلكون الإنفاق على مجموعة من المنتجات كالسيارات وقطع الغيار والأثاث والإلكترونيات والأجهزة ومواد البناء.

الاقتصاد البريطاني:

خفض بنك انكلترا سعر الفائدة الرئيس في شهر آذار من عام 2020:

خفض بنك انكلترا سعر الفائدة الرئيس إلى 0.1% في اجتماع خاص يوم 2020/03/19، ويأتي ذلك بعد تخفيض 50 نقطة

أساس في الأسبوع الماضي، لتصل تكاليف الاقتراض إلى مستوى قياسي جديد. وقال البنك المركزي إن انتشار فيروس كورونا (Covid-19) والإجراءات المتخذة لاحتواء الفيروس سيؤدي إلى صدمة اقتصادية يمكن أن تكون حادة وكبيرة، ولكن يجب أن تكون مؤقتة. كما أعلن البنك المركزي أنه سيزيد حصته من سندات الحكومة البريطانية والشركات بمقدار 200 مليار جنيه استرليني.

الاقتصاد الروسي

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر شباط من عام 2020:

ارتفعت مبيعات التجزئة في روسيا على أساس سنوي بنسبة 4.7% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بنسبة 2.8% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أكبر مكسب سنوي في تجارة التجزئة منذ شهر كانون الأول من عام 2012. أما على أساس شهري؛ فقد انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 0.7% في شهر شباط من عام 2020، بعد تراجعها بنسبة 24.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

بنك الصين الشعبي يثبت أسعار الفائدة الرئيسة شهر آذار من عام 2020:

ثبت بنك الصين الشعبي أسعار الفائدة الرئيسة عند مستوى 4.05% في شهر آذار من عام 2020، وهو المستوى ذاته في الشهر السابق من العام ذاته، متحدياً توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاض في تكاليف الاقتراض وسط اضطرابات واسعة النطاق للأعمال والأنشطة من أزمة انتشار فيروس كورونا (Covid-19). ويتناقض هذا القرار مع تحركات المصارف المركزية الأخرى، حيث أطلق صانعو السياسة في جميع أنحاء العالم العنان لحزم التحفيز الضخمة لدعم اقتصاداتهم التي تضررت من الوباء.

اليابان: ارتفاع مؤشر النشاط الصناعي في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر النشاط الصناعي في اليابان على أساس شهري بنسبة 0.8% في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 0.1% في شهر كانون الأول من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع في كل من؛ إنتاج البناء ونشاط الصناعة. وعلى أساس سنوي؛ انخفض مؤشر جميع الأنشطة الصناعية بنسبة 1.4% في شهر كانون الثاني من عام 2020، بالوتيرة ذاتها التي سُجلت في شهر كانون الأول من العام السابق.

إندونيسيا؛ انخفاض الواردات في شهر شباط من عام 2020:

انخفضت الواردات إلى إندونيسيا على أساس سنوي بنسبة 5.11% إلى 11.60 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بنسبة 4.82% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى. انخفاض المشتريات غير النفط والغاز.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ تدوينة: الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة

سوف تفضي هذه الأزمة الصحية إلى انتشار تداعيات اقتصادية كبيرة، انعكاساً لصدمات تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة. ويتعين وضع سياسات جوهرية توجه لمساعدة الاقتصادات على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال، والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين لكي يتعافى النشاط متى توارت هذه الفاشية. والهدف هو منع أزمة مؤقتة كهذه من إلحاق ضرر دائم بالناس والشركات من خلال فقدان الوظائف وحالات الإفلاس.

وقد ازدادت خسائر الأرواح من جراء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بمعدل مثير للقلق بينما المرض آخذ في الانتشار ليشمل عدداً أكبر من البلدان، ومن الواضح أنه ينبغي إعطاء

الأولوية القصوى للحفاظ على صحة الناس وسلامتهم قدر الإمكان. وبإمكان البلدان أن تقدم المساعدة من خلال إنفاق المزيد لدعم نظمها الصحية، بما ذلك الإنفاق على معدات الوقاية الشخصية، وإجراء الفحوص، واختبارات التشخيص، وإضافة مزيد من الأسرّة في المستشفيات، وبينما لم يتم التوصل إلى لقاح لوقف انتشار الفيروس بعد، اتخذت البلدان الإجراءات اللازمة للحد من انتشاره، كوضع قيود على السفر، وإغلاق المدارس لفترات مؤقتة، والحجر الصحي. وهذه الإجراءات توفر وقتاً ثميناً لتجنب الإلقاء بعبء ثقيل على النظم الصحية،

التداعيات الاقتصادية؛ أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي هذا المرض. على سبيل المثال، في الصين؛ تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بوجه حاد في شهر شباط، حيث أن هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، يبدو أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

صدمات العرض والطلب؛ ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب.

وعلى جانب العرض، حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءاً من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظراً لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف. ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات، فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج، وسوف تسهم هذه الاضطرابات معاً في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

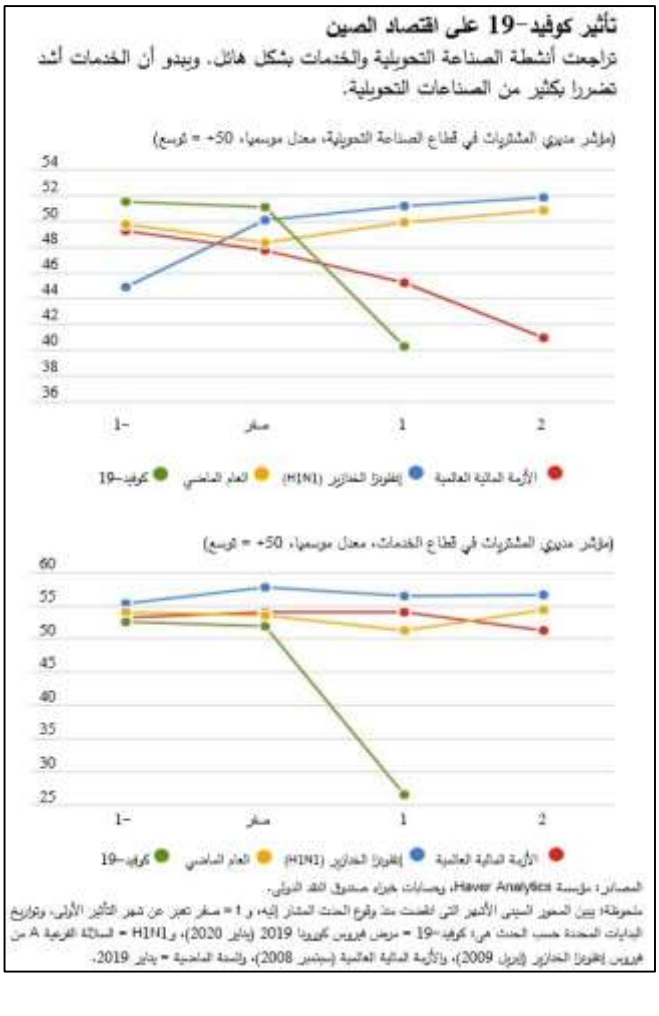

وعلى جانب الطلب؛ سوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين. وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة، كما رأينا في إيطاليا مثلاً. ومنذ أن بدأ البيع البخس في سوق الأسهم الأمريكية مؤخراً

بتاريخ 20 شباط من عام 2020، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بوجه غير متناسب، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية. وإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

أنهت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض حاد بقيادة مؤشرات الأسهم في مصر ، إذ فشلت إجراءات تحفيزية، بينها تخفيضات في أسعار الفائدة، في تهدئة قلق المستثمرين حيال الضرر الناجم عن فيروس كورونا الذي بلغ عدد المصابين به في المنطقة قرابة الألف، حيث انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 17.76% مسجلاً 9,205.58 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والمصارف، والتأمين، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 10.48% مسجلاً 1,819.24 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والمصارف، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 8.69% مسجلاً 9,609.27 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والمالية، والصناعة، وانخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 4.09% مسجلاً 1,668.18 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، والمالية، والخدمات، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.41% مسجلاً 6,267.56 نقطة بضغط من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والخدمات، والتأمين.

الشكل رقم 6 تطورأهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

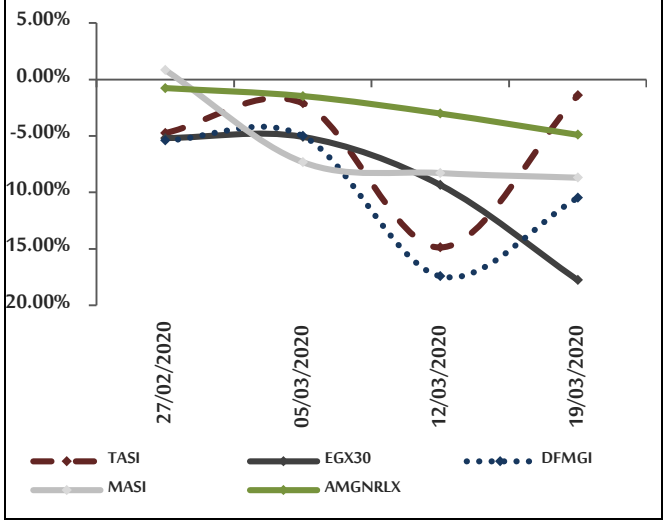

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية عند أسوأ أسابيعها منذ شهر تشرين الأول من عام 2008، بفعل خسائر قطاع الطاقة المتأثر بانخفاض أسعار النفط وسط حالة القلق حيال صناعة السفر، ونمو الاقتصاد العالمي، بينما يستمر فيروس كورونا في الانتشار مع فرض نيويورك وكاليفورنيا قيوداً صارمة لكي يلازم الناس منازلهم في محاولة لاحتواء انتشار الفيروس، مسجلةً خسائر في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والخدمات، والتكنولوجيا؛ حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 17.30% مسجلاً 19,173.98 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 14.98% مسجلاً 2,304.92 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 12.64% مسجلاً 6,879.52 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

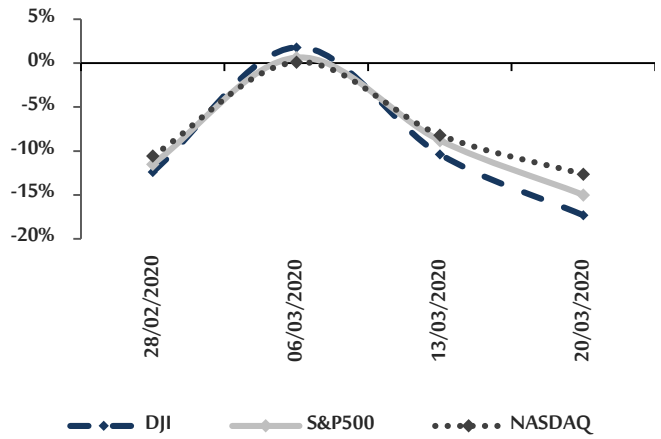

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية للأسبوع الخامس على التوالي مع استمرار تفشي فيروس كورونا أوروبياً وتأثيره السلبي في الاقتصاد العالمي، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 3.28% مسجلاً 8,928.95 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 3.27% مسجلاً 5,190.78 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والمالية، والصناعة، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 1.69% مسجلاً 4,048.80 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمالية، والسياحة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

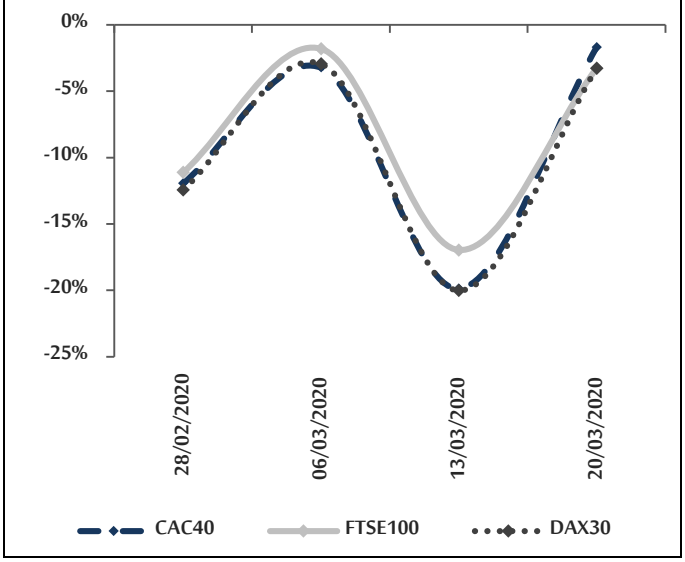

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث أغلقت على تراجعات حادة بعدما غطت عمليات بيع مذعورة بسبب وباء كورونا على إجراءات تحفيز هائلة من المصارف المركزية الرئيسة في العالم، حيث انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 13.05% مسجلاً 4,816.60 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 12.15% مسجلاً 8,745.45 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والسياحة، والتكنولوجيا، كما انخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 5.04% مسجلاً 16,552.83 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والمصارف، والصناعة، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت 4.91% مسجلاً 2,745.62 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية.

الشكل رقم 9 تطورأهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

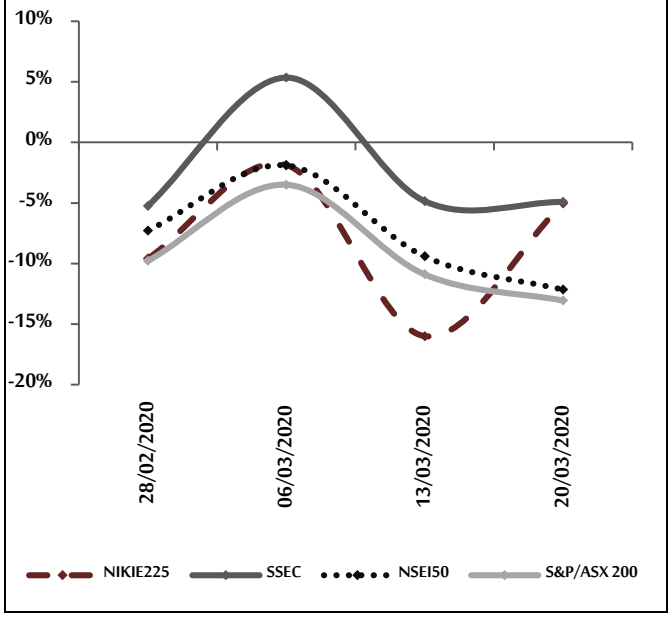

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، مع تباطؤ النمو العالمي وتأرجح الاقتصاد العالمي على شفا حرب

باردة جديدة تقودها الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، من الطبيعي أن يفكر المستثمرون في الملاذات الآمنة، حيث وجدوا أن الملاذ الأكثر أماناً في أسواق الأسهم الأوروبية هذا العام كان روسيا، حيث تمكن مؤشر بورصة موسكو من البقاء في المنطقة الخضراء يوم الاثنين من شهر آذار من عام 2020، وهو اليوم الذي تراجعت فيه جميع الأسهم من شنغهاي إلى وول ستريت، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 0.66% مسجلاً 2,331.61 نقطة بدعم من قطاعات الطاقة، والصناعة، والتعدين.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

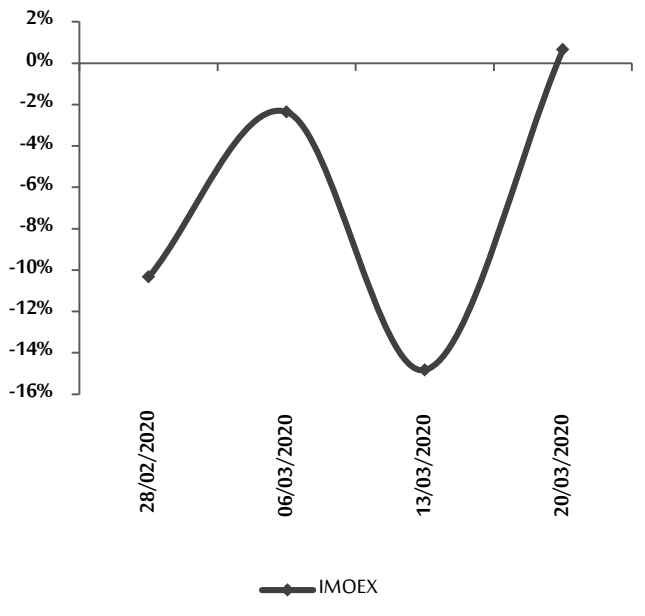

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو بداية تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.1183 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1106 دولار أمريكي لليورو) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي بعد تنامي المخاوف من تفشي وباء فيروس كورونا عالمياً وفي أعقاب خفض المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة في اجتماع مفاجئ في 2020/03/15 بواقع 100 نقطة أساس ليعود بها لمستوياتها الصفرية التي وصلت إليها عقب تفاقم الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.0695 دولار أمريكي لليورو بعد إعلان البنك المركزي الأوروبي الأربعاء عن برنامج طوارئ وبائي لشراء الأوراق المالية والمساعدة في دعم اقتصاديات منطقة اليورو بقيمة 750 مليار يورو، وصدور بيانات التضخم الضعيفة[1].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

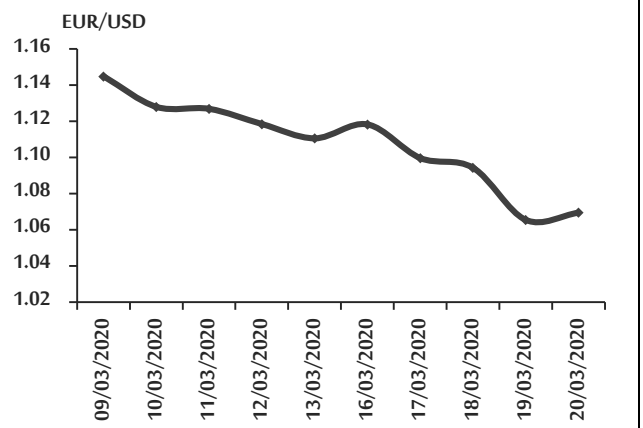

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2268 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2277 دولار أمريكي للجنيه)، نتيجة تزايد احتمالات وجود تدخل طارئ لبنك انكلترا لخفض أسعار الفائدة البريطانية وتوسيع برنامج شراء الأصول، بهدف دعم الاقتصاد في مواجهة آثار تفشي فيروس كورونا، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1443 دولار أمريكي للجنيه بعد قرار بنك إنجلترا بخفض سعر الفائدة وتعزيز حيازته من السندات الحكومية، حيث خفض سعر الفائدة بمقدار 15 نقطة أساس لتصل إلى 0.1%، كما زاد حيازته من السندات الحكومية البريطانية وسندات الشركات غير المالية

1سجل معل التضخم السنوي 1.2% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 1.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

بحوالي 200 مليار جنيه إسترليني لتصل إلى ما إجماليه 645 مليار جنيه إسترليني بهدف دعم النمو الاقتصادي في مواجهة انتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

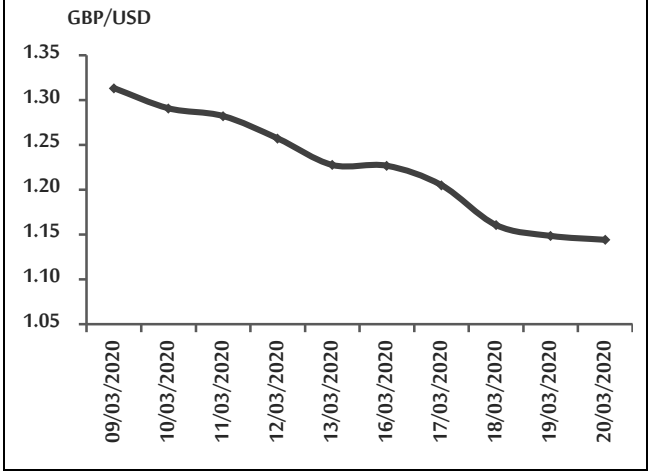

الين:

افتتح تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 105.86 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 107.92 ين للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 110.82 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب على الين بسبب عطلة الاعتدال الربيعي في اليابان.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

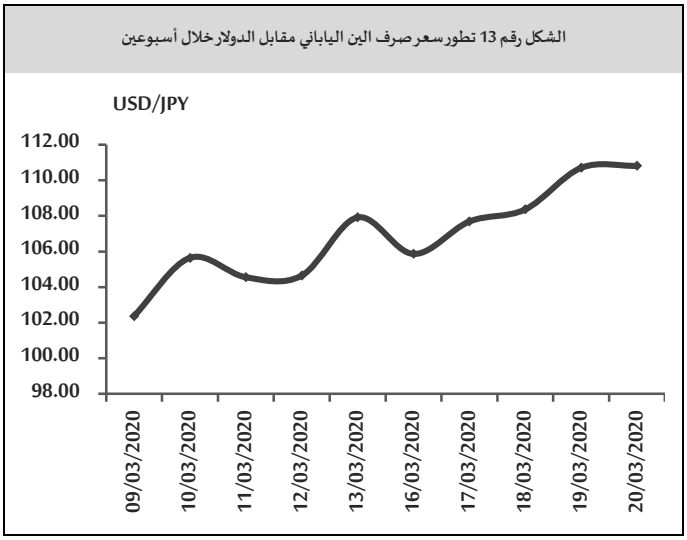

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.9934 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 7.0086 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 7.0960 يوان للدولار الأمريكي بعد قرار بنك الصين الشعبي بتثبيت أسعار الفائدة الرئيسة عند مستوى 4.05% في شهر آذار من عام 2020، وهو المستوى ذاته في الشهر السابق من العام ذاته، متحدياً توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاض في تكاليف الاقتراض.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

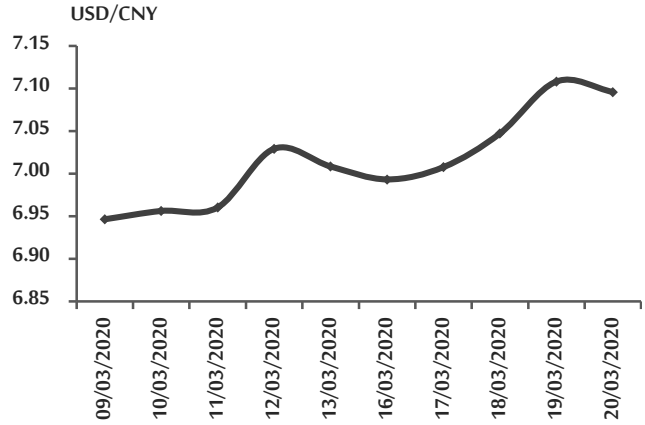

البتكوين:

افتتحت عملة البتكوين تداولاتها الأسبوعية على انخفاض مسجلةً 5,058.50 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 5,625.40 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة انخفاض الطلب عليها بسبب استمرار حالة الخوف التي تسيطر على الأسواق مع تنامي انتشار فايروس كورونا عالمياً، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 6,205.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب على العملات المشفرة كوسيلة لتحوط من قبل المستثمرين بعد فشل إجراءات المصارف المركزية في الحد من تداعيات انتشار فيروس كورنا على الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

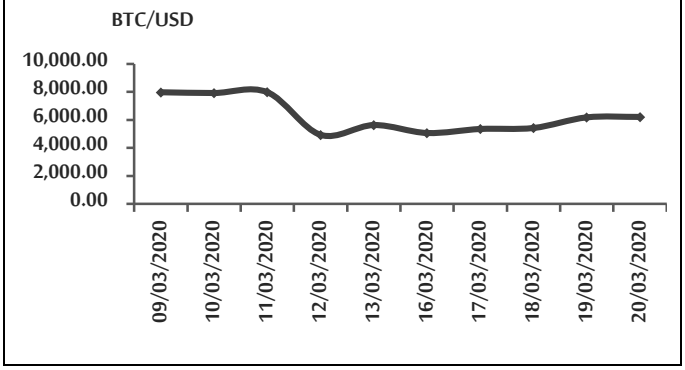

أسعار السلع

الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,486.50 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,516.70 دولار أمريكي للأونصة) وسط ازدياد المخاوف من تفشي وباء فيروس كورونا عالمياً وتوجه المستثمرين لجمع السيولة النقدية في ظل تراجع الأسواق المالية العالمية، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,477.90 دولار أمريكي للأونصة مع استمرار عمليات بيع المعدن الثمين لجمع المزيد من السيولة، بهدف تغطية وتمويل الاستثمار في الأصول ذات العائد المرتفع الأسهم والسندات، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,484.60 دولار أمريكي للأونصة نتيجة تراجع الدولار الأمريكي بعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي أنه سيدخل أسواق الأوراق التجارية والتي تجمدت وسط الاضطراب الاقتصادي، مما يهدد الأعمال التي تحتاج تمويلاً بين اليوم والآخر.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

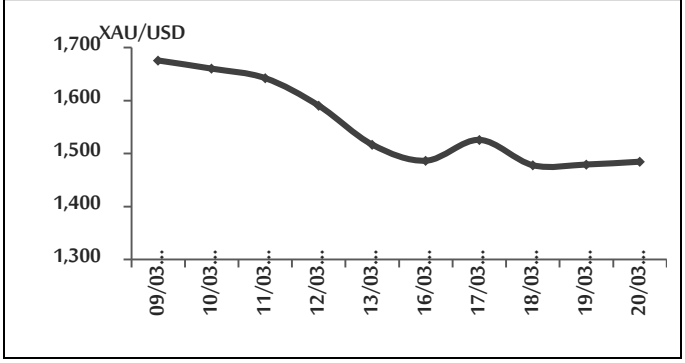

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 30.05 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 33.85 دولار أمريكي للبرميل) بفعل تصاعد مخاوف الطلب العالمي في ظل تفاقم انتشار وباء فيروس كورونا في معظم أنحاء العالم ، إضافة إلى اندلاع حرب أسعار عالمية بعد انهيار تحالف "أوبك بلس"، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 24.88 دولار أمريكي للبرميل ليسجل أدنى مستوياته في نحو ثمانية عشر عاماً، بفعل تصاعد التكهنات بشأن ركود اقتصادي عالمي ناجم عن تفشي وباء فيروس كورونا في معظم أنحاء العالم، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 26.98 دولار أمريكي للبرميل، مدعوماً بتصريحات الرئيس الأمريكي حول التدخل في حرب الأسعار القائمة بين السعودية وروسيا.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

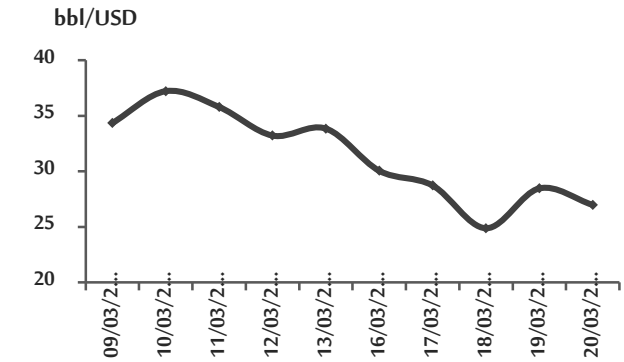

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.815 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1]

1 عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي

بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.869 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) بفعل تصاعد مخاوف الطلب العالمي على الطاقة مع استمرار انتشار وباء فيروس كورونا في معظم أنحاء العالم، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.604 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع انخفاض أسعار النفط بفعل تصاعد التكهنات بشأن ركود اقتصادي عالمي ناجم عن تفشي وباء فيروس كورونا في معظم أنحاء العالم وأثاره السلبية في الطلب العالمي للطاقة، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.654 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع تحسن معنويات الأسواق بعد تصريح الرئيس الأمريكي حول التدخل في حرب الأسعار القائمة بين السعودية وروسيا.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

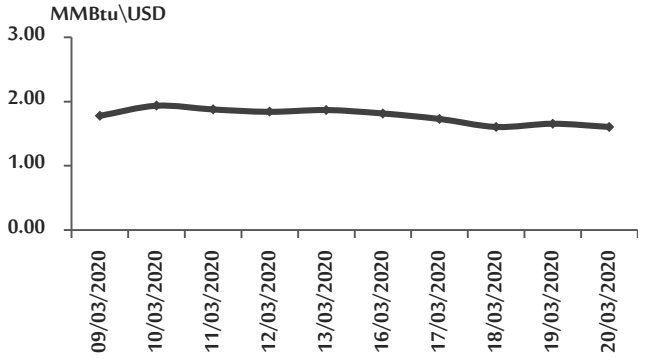

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ تقلبات الاستهلاك المنزلي ومخاطر الفقر دراسات حالة من جنوب إفريقيا وتنز انيا:[1]

لا يزال التقلب الاقتصادي يمثل حقيقة من حقائق الحياة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تخلق الصدمات على مستوى الأسرة تقلبات كبيرة في الاستهلاك، مما يزيد من حدوث الفقر. وتبحث هذه الدراسة مدى التعرض للصدمات عبر أنواع الأسر المعيشية، وتقيِّم تأثير الحد من تقلب الاستهلاك في الفقر الكلي، وتستخدم البيانات الدقيقة على المستوى الجزئي في كل من جنوب إفريقيا وتنزانيا وهما دولتان من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لهما سمات اقتصادية مختلفة تماماً، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ هناك رابط مهم بين تقلبات الاستهلاك والفقر في كلا البلدين، حيث تواجه الأسر غير الفقيرة احتمال الوصول لخط الفقر بنسبة 13% وسطياً خلال فترتين من المسح بسبب انخفاض الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، يخرج حوالي نصف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر كل فترة مع ارتفاع مستويات استهلاكها، وهذه النتائج تسلط الضوء على الطبيعة الديناميكية للفقر. ومن هنا يجب توجيه بعض السياسات المالية التي تهدف إلى الحد من الفقر إلى استهداف الأسر التي يكون مستوى استهلاكها أدنى من خط الفقر، وينبغي أن تركز السياسات الأخرى على مساعدة الأسر التي تتجاوز خط الفقر مباشرة في مواجهة الصدمات الضارة. ثانياً؛ بالنسبة لجنوب إفريقيا فإن ارتفاع معدلات البطالة تقلل من الدخل بنحو 60%. في حين أن التحويلات الحكومية تسهم في خفض أثر الصدمة في إجمالي الدخل إلى النصف، ويرتبط الحصول على الائتمان بتخفيض بمقدار الثلثين في التأثير السلبي للبطالة في الاستهلاك. أما بالنسبة لتنزانيا، ونظراً لاعتماد الأسر على الإنتاج الزراعي، فإن الصدمات الزراعية متكررة بالنسبة لكل من الأسر التي تعتمد على الزراعة والأسر الأخرى، لكن حجم الانخفاض في الاستهلاك أكبر بكثير (حوالي 10%) بالنسبة للزراعة. أخيراً؛ لا يزال الوصول إلى آليات لضمان الاستهلاك الطبيعي غير مكتمل وموزع بصورة غير متساوية. ويرتبط استخدام الخدمات المصرفية ارتباطاً كبيراً بالدخل في كلا البلدين. ففي تنزانيا يتم تعويض عدم المساواة في الوصول بصورة جزئية بسبب الانتشار الأخير لخدمات الأموال عبر الأجهزة المحمولة، وهو أمر شائع بين أولئك الذين ليس لديهم حساباً مصرفياً تقليدياً. أما في جنوب إفريقيا، يُعد الجمع بين التحويلات الحكومية والتغطية المالية

تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[1] IMF, Household Consumption Volatility and Poverty Risk: Case Studies from South Africa and Tanzania, N.20/51, Mar 2020.

الكبيرة نسبياً من عوامل تخفيف المخاطر الفعّالة للغاية بالنسبة لأولئك الذين يمكنهم الوصول إليها.

صندوق النقد الدولي؛ دروس من سياسات إصلاح القطاع العام في إيطاليا[1]:

ظل إصلاح الإدارة العامة الإيطالية يمثل أولوية على مدى عقدين على الأقل، حيث تم تنفيذ العديد من المبادرات الرئيسة نحو التحديث والتبسيط. وتبحث هذه الدراسة في حالة الإصلاح التي بدأت منذ العام 2016، حول ترشيد الشركات المملوكة للدولة والمشتريات العامة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ رغم أن النوايا التشريعية والإصلاحية كانت جيدة، إلا أن المتابعة والتنفيذ كانا غير موجودين. وبصورة خاصة، أضعفت التعديلات التشريعية، وفي بعض الحالات، ألغيت الأحكام الأصلية. والأمر الآخر الذي حد من تأثير الإصلاحات هو التعقيد التنظيمي والشكوك في تطبيق التشريع. وهذا ما يظهر التصميم الضعيف والتنفيذ غير المتكافئ على مختلف مستويات الحكومة والسلطات بسبب تجزئة المسؤوليات، وانعدام التنسيق وعدم اتساق السياسات. ثانياً؛ لمعالجة أوجه القصور هذه، سيكون من المستحسن بناء الزخم السياسي والإجماع على الإصلاحات من خلال تعزيز التشاور بين الوزارات والهيئات التنظيمية مع أصحاب المصلحة ونشر نتائج المشاورات والكشف عن الأطراف التي تم التشاور معها واستخدام تحليل التأثيرات وأدوات قياس الأداء الأخرى لتحسين الوصول إلى الإصلاحات وفوائدها. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أهمية توجيه الإصلاحات المصممة جيداً والتي تستهدف عدم الكفاءة أو المشكلات في القطاع العام نحو البساطة والوضوح. وتنفيذ تشريعات المتابعة على وجه السرعة، ونشر مؤشرات الأداء الرئيسة بشفافية وتجنب التراجع، ويمكن اعتبار المراجعات الدورية (على الأقل كل 5 سنوات) كأداة رقابة لتقييم التقدم وإجراء التغييرات حسب الحاجة. كما ينبغي إعطاء الاهتمام الكافي للتنسيق بين الوكالات أو مستويات الإدارة العامة. ومعالجة هذه الفجوات يُعد أمراً ضرورياً لتحديث الإدارة العامة بنجاح.

[1] IMF, Lessons from Two Public Sector Reforms in Italy, N.20/40, Feb 2020.

اقتصاد الأسبوع

إيطاليا؛ اقتصاد مثقل بالديون:

تقع إيطاليا جنوب أوروبا، وهي شبه جزيرة تمتد إلى وسط البحر الأبيض المتوسط، شمال شرق تونس، وتبلغ مساحتها 301.3 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 60.43 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في إيطاليا 2.03 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 2.07 تريليون دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1.68% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 73.9% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 23.9%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

نما اقتصاد إيطاليا بمعدل 0.3% في عام 2019، مقارنةً بنموه بمعدل 0.8% في العام السابق.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في إيطاليا إلى 0.3% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تباطؤ أسعار منتجات الطاقة والخدمات المتعلقة بالنقل، على أساس شهري؛ انكمش مؤشر أسعار المستهلكين في إيطاليا بنسبة 0.1% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

بلغ معدل البطالة في إيطاليا 9.8% في شهر كانون الثاني من عام 2020، دون تغيير عن الشهر السابق كانون الأول عام 2019، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 2.53 مليون شخص.

الفائض التجاري:

سجلت إيطاليا فائضاً تجارياً قدره 0.58 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بفائض قدره 5.35 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق كانون الأول من عام 2019، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 2.25% لتبلغ 39.1 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 11.2% لتبلغ 38.5 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في إيطاليا إلى 178.5 مليار دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2020، مقارنة بـ 174 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، واستقر احتياطي الذهب في الربع الرابع من عام 2019 عند مستوى 2451.84 طن دون تغيير عن الربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في إيطاليا ليبلغ نحو 2.41 تريليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 2.32 تريليون دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 134.8% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل إيطاليا المرتبة 58 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 30 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Standard & Poor's** و**Fitch** إيطاليا عند المستوى **BBB** مع نظرة سلبية، أما وكالة **Moody's** فتصنفها عند المستوى **Baa3** مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q4	%2.3 Q4	%0.1 Feb	%2.3 Feb	%3.5 Feb	%0.25 Mar	-45.3	مليار دولار أمريكي	Jan
منطقة اليورو	%0.1 Q4	%1 Q4	%0.2 Feb	%1.2 Feb	%7.4 Jan	%0 Mar	1.3	مليار يورو	Jan
المملكة المتحدة	% .0 Q4	%1.1 Q4	%-0.3 Jan	%1.8 Jan	%3.9 Jan	%0.1 Mar	4.2	مليار جنيه استرليني	Jan
روسيا	%0.8 Q3	%1.7 Q3	%0.3 Feb	%2.3 Feb	%4.6 Feb	%6 Feb	12.48	مليار دولار أمريكي	Jan
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%0.8 Feb	%5.2 Feb	%3.62 Q4	%4.05 Mar	-7.09	مليار دولار أمريكي	Feb
اليابان	%-1.8 Q4	%-0.7 Q4	%-0.1 Feb	%0.4 Feb	%2.4 Jan	%-0.1 Mar	1.11	ترليون ين ياباني	Feb
تركيا	%1.9 Q4	%6 Q4	%0.35 Feb	%12.37 Feb	%13.7 Dec	%9.75 Mar	-4.45	مليار دولار أمريكي	Jan
الهند	%1.1 Q3	%4.7 Q4	%-0.73 Feb	%6.58 Feb	%7.8 Feb	%5.15 Feb	-9.85	مليار دولار أمريكي	Feb
استراليا	%0.5 Q4	%2.2 Q4	%0.7 Q4	%1.8 Q4	%5.1 Feb	%0. 25 Mar	5.21	مليار دولار أمريكي	Jan
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%0 Feb	%5.3 Feb	%8 Q4	%9.25 Mar	-2.8	مليار دولار أمريكي	Jan
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%-0.05 Feb	%1.9 Feb	%19 Q4	%2.5 Mar	-0.8	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان		%1 2018	%.213 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%6.75 Mar	-1021.1	مليون دولار أمريكي	Dec